

المقومات الأساسية لإصلاح المنظومة القانونية الجزائرية

أ/ دويني مختار
أستاذ مساعد، كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس.

ملخص:

في ظل ما تنتهجه الجهات المختصة بصناعة القانون من قواعد جمة بأعداد كبيرة، جعل من المنظومة القانونية في الدولة غير متناهية العدد، وغير محكوم في وتيرة تسارعها، أدى إلى تشعبها، تعقيدها، تنوعها وتقنيتها، ليس بإمكان أي شخص الإلمام بها، مما أدخل مبدأ لا يعذر أحد بجهل القانون في اختبار محرر، جعل منه شعارا فارغ الفحوى، يوسم بالوهم والخرافة، لبعده عن الحقيقة والواقع، لأنه كلما طبقنا قواعد قانونية على أشخاص يجهلونهم، تتصف هذه القواعد بهشاشة فاعليتها، وتقصد مخاطبين بها سعة تحملهم لها، وخضوعهم لفحواها. لتكريس هذا المبدأ حقيقة وإخراجه من دائرة الوهم التي تحتويه، لا بد من التحكم في عملية التشريع ومراقبتها للحد من التضخم التشريعي، وذلك عن طريق احترام الإجراءات وتوفير الشروط والتدابير التي تجعل من القواعد القانونية ممتازة الجودة، من خلال:

- الدراسة المسبقة للمجال المراد التدخل فيه وتنظيمه، ودراسة الآثار المترتبة على هذا التدخل.
- الصياغة الجيدة للقواعد القانونية، إذ يفترض في الصائغ أن تتوافر فيه صفات المحقق، والمخترع، والنحات وحتى الكاتب، لضمان النوعية، من خلال لغة واضحة، أي سهلة ومقروءة.
- تقنين القواعد القانونية وتجميعها في حيز معروف، للعناية بمبدأ الأمن القانوني، وإتاحتها للجميع لتمكينهم من بلوغها والولوج إليها، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم.
- القواعد القانونية الممتازة الجودة هي الوحيدة التي تعنى بالاحترام، وتتميز بالفعالية، وتبلور مغزى القانون وجوهره، وتحقق العدالة، ولا يعذر أحد بجهلها حقيقة.



Résumé:

La maxime Nul n'est censé ignorer la loi, en effet, ne s'agissait que d'une règle de procédure, selon laquelle l'opposabilité de la loi est absolue, en ce sens que l'assujéti ne peut échapper à l'effet produit par elle, affirmant que chacun doit connaître la loi, n'en demeure pas moins que plus un fossé existe entre la signification juridique du principe et son sens commun, signifie que le fait de ne pas comprendre la loi a des conséquences juridiques, là où L'excessive multiplication des textes normatifs est évolué trop vite, dans l'accroissement de l'état de complexité et d'hermétisme de notre droit, L'inflation législative a deux aspects: l'augmentation quantitative du nombre des textes, et l'accélération du rythme de la production normative. Juristes et citoyens s'en plaignent ; les pouvoirs publics ont fait de sa dénonciation un thème politique et de sa maîtrise une des priorités de la réforme de l'Etat.

Pour mettre ce principe réel et non pas un principe de mythe, la production des normes juridiques doit être maîtrisée et encadrée par des procédures:

- De rédaction, comme un art de savoir édifier des monuments juridiques.
- De l'étude et l'évaluation préalable et L'analyse d'impact de la réglementation
- De codification, qu'elle est un regroupement des textes, la réunion d'éléments divers, une réglementation complète couvrant l'ensemble ou une branche du droit. La codification a toutefois deux avantages précieux: celui d'obliger le législateur à avoir une vision d'ensemble d'un corps de règles juridiques et de lui conserver.
- D'accessibilité des normes juridiques pour tous les citoyens.

Seul la loi claire, simple, limpide, transparente, compréhensible de tous peut être respectée, devenir efficace et assurer ce que l'on peut attendre du droit: la justice, l'ordre, la prévisibilité, la sécurité, le bien être, la paix et peut-être le bonheur, et rendre à la maxime sa réalité et son respect.

يعتبر الفقيه مونتسكيو أن كثرة القوانين تؤدي إلى موتها⁽¹⁾، وكذلك يرى بأن القوانين العديدة الفائدة تضعف القوانين الضرورية⁽²⁾. في ظل ما تنتجه الجهات المختصة بصناعة القانون من قواعد جمة بأعداد هائلة، جعل من المنظومة القانونية في الدولة غير متناهية العدد، وغير محكوم في وتيرة تسارع إنتاجها.

وفي ظل تطور المجتمعات الحديثة بتنوع أساليب الحياة وتشعبها، وتزايد دور التكنولوجيا فيها، فرض على المشرع مسايرة هذه الظاهرة ومواكبتها وفق إرساء قواعد قانونية جديدة تضبطها وتنظمها، مما جعل هذه الأخيرة في تزايد مستمر، وتنوع وتشعب غير محصور.

(1) Philippe Malaurie, L'intelligibilité des Lois, Pouvoirs, 114, 2005, p 134.

(2) Ibid, p134.

إلى جانب تعدد المختصين بإصدار قواعد القانون بمفهومها الواسع (الدستور، المعاهدات الدولية المصادق عليها، القوانين العضوية، التشريع والتنظيم)، من سلطة تشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل في وضع وسن القواعد القانونية⁽¹⁾، وكذلك السلطة التنفيذية التي تتمتع هي الأخرى باختصاص سن القوانين والتنظيمات، من خلال الاختصاص التشريعي المخول لرئيس الجمهورية⁽²⁾، أو الاختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية⁽³⁾.

وباعتبار أن القانون هو الوسيلة التي تعبر من خلالها الحكومات عن إرادتها، وتتدخل عن طريقه في الحياة العامة وتنظمها، كما يمثل دور القانون في كونه وسيلة تسيير السياسات العامة في الدولة من جهة، وتطور المجتمع الذي ينظمه من جهة أخرى، وتوجهه نحو التقنية، أصبح أكثر تعقيدا، وأدى إلى كثرة تدخل الحكومة فيه، وتعقيد وتنوع القواعد القانونية التي تنظمه، أفرز فروعاً من القوانين، تقنية ومعقدة وغامضة لا يستوعبها أي شخص ويفهمها ببساطة، مثل القانون الجبائي، الصفقات العمومية، الجمارك، العمل... الخ⁽⁴⁾.

إن هذا التشعب والتعقيد والوفرة يدخل مبدأ لا يعذر أحد بجهل القانون لاختبار محرج وثقيل، فبناء على هذا المبدأ يفترض أن على كل شخص معرفة مجموع القواعد القانونية السارية المفعول، وأن يكون على دراية تامة بكل صغيرة وكبيرة تحيط بها، وبناء عليه تعتبر معارضة القواعد القانونية مستحيلة بمعنى أن المكلف المتلقي لا يستطيع التمسك من الأثر القانوني الناتج عنها، ولا يستطيع الخروج عن الإطار أو النظام الذي وضعه المشرع، مما يجعل هذا المبدأ شعاراً فارغ الفحوى لا يتعدى الصفة الإجرائية، ولا يمثل إلا هوة واسعة موجودة بين المعنى القانوني للمبدأ والمعنى أو التعبير العام له⁽⁵⁾.

(1) بموجب المادة 122، 123 من دستور 1996، المعدل بالقانون رقم 19/08، المؤرخ في 2008/11/15، ج ر رقم 63.

(2) بموجب المادة 124 من المرجع نفسه.

(3) بموجب المادة 125 من المرجع نفسه.

(4) L'inflation avait déjà été dénoncé et avec une grande vivacité au premier Siècle de notre ère « Plurimae leges corruptissima respublica », expose que les premières lois de l'histoire de l'humanité furent simple.

Philippe malaurie, Op-cit, p 134.

(5) La Maxime « Nul n'est censé ignorer la loi » se trouve Transfiguré..... Il n'en demeure pas moins que plus un fossé existe entre la signification juridique du principe et son sens commun..... Mais de fait la superposition du sens commun au sens juridique Transfigure ce dernier. Anne Frison Roche, Principe constitutionnel l'accessibilité de la loi, Dalloz N ° 23, 2000, p 366.



فهذا المبدأ بعيد عن المعنى الحقيقي الذي يعتبر أن القانون يحمي وغير محمي من يجهله، وقريب من الوهم أو الخرافة لأنه ليس بإمكان أي شخص الإلمام بجميع قواعد القانون بمختلف فروعها وأنواعها ومجالاتها، وأنه كلما طبقنا قواعد قانونية على أشخاص يجهلونهم، توسم هذه القواعد بهشاشة فعاليتها وتفقدها المكلفين بها سعة تحملهم لها وخضوعهم لفحواها⁽¹⁾.

حتى تقرب هذا المبدأ من الحقيقة، ونخرجه من دائرة الوهم التي تحتويه، لا بد من مراجعة المنظومة القانونية كاملة بتبسيطها، وتسهيلها، وتوضيحها، وإلغاء عديم الفائدة منها، وتعديل وحذف الغامض منها، والتقليل من التدخل عن طريق سن قواعد قانونية جديدة إلا عند الحاجة إليها، وعدم توافر بدائلها في معالجة المشكل المطروح، وكذلك تقنين وتجميع القواعد القانونية التي تعنى بنفس المجال، وضمان إتاحتها للجميع وإمكانية بلوغها من قبل الجميع.

وعليه ارتأيت معالجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى قسمين:

أولاً: ضرورة إرساء قواعد قانونية جيدة ومتميزة. ونتطرق من خلاله إلى:

- الصياغة الجيدة للقواعد القانونية.

- الدراسة المسبقة للتشريعات وتقييم أثرها.

ثانياً: تقنين القواعد القانونية وإتاحتها وإمكانية بلوغها. وندرس فيه:

- عملية التقنين.

- بلوغ القوانين وإتاحتها وإمكانية الولوج إليها.

أولاً: ضرورة إرساء قواعد قانونية جيدة ومتميزة:

- الصياغة الجيدة للقواعد القانونية:

يعبر عن التشريع في اللغة اللاتينية بمصطلح من مقطعين "lex" ومعناه القانون، و"latum" ومعناه الوضعي، أما اصطلاحاً فتطلق عبارة التشريع "legislation"، على مجموعة القواعد

⁽¹⁾ L'inflation normative à pour conséquence l'ignorance des lois, leur ineffectivité et finalement leur dévalorisation dans l'esprit public. Philippe Malaurie, Op-cit, p 134.

القانونية المكتوبة التي تصدر من قبل سلطة مختصة في الدولة، كما تطلق على عملية وضع القوانين وإصدارها⁽¹⁾.

إن ترجمة خطط الحكومة إلى برنامج عمل تشريعي يتطلب مهارات الخبرة القانونية والإدارية، بقصد وضعها في شكل قواعد قانونية عملية وواضحة تسمح بجعل تدخل الحكومة موسوم بالنجاح والفعالية، ومن ثم فإن عملية صياغة القوانين هي وظيفة جوهرية لأي مبادرة تشريعية، لأن جودة النصوص التشريعية ودقتها ووضوح مفرداتها تسمح بفهم مضمون النص، واحترامها، وتعمل على تطبيقها تطبيقاً سليماً دون تأويلات أو منازعات واسعة النطاق، لذلك يتوجب على صانعي التشريع مراعاة معايير الصياغة الصحيحة الآتي ذكرها⁽²⁾، حتى يتم التوصل إلى نصوص تشريعية توصف بالسلامة وتؤدي الغاية المرجوة منها:

- مصوغاً بشكل دقيق.
- موجزة، لا تحتوي على نصوص زائدة أو غير ضرورية.
- مترابطة الفقرات ومتجانسة من حيث الشكل والمضمون.
- متسقة مع الأحكام الأخرى الواردة بالقانون نفسه، أو أحكام القوانين السارية المفعول.
- ويجب أن تكون الصياغة:
- شاملة لكافة النواحي الأساسية في القضية محل التشريع.
- قابلة للفهم من طرف متلقيها.

إن العناية بصياغة النص التشريعي لم تستقم بشكل ملحوظ وثابت إلا حديثاً، بعد أن أثبتت التجربة أن عدم صياغة النصوص القانونية بالدقة اللازمة والوضوح المطلوب قد أثر على

(1) د. محمد حسام محمود لطفي، المدخل لدراسة القانون في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، الكتاب الأول: نظرية القانون، ط 03، القاهرة 1996، ص 85.

(2) أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، إشكالية الصياغة التشريعية والصلاحيات التشريعية في ضوء قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 2010.



قدرة نفاذها وتحقيقها للأغراض التي سنت من أجلها، كما أدى إلى تكاثر حجم النصوص القانونية وعدم ترابط بعضها ببعض⁽¹⁾.

وضوح القواعد القانونية:

تعتبر الصياغة التشريعية من المسائل الفنية الضرورية لإنشاء القاعدة القانونية وفق أسس ومبادئ سليمة خالية من الأخطاء والشوائب والتعقيد، وسهلة الفهم بالنسبة لكافة المتعاملين مع النص القانوني.

وقد يتبادر لذهن البعض أن اللغة القانونية هي لغة خصوصية تكون بالضرورة مركبة ومعقدة، لا يقدر على فك رموزها سوى أهل الاختصاص من رجال القانون كالقضاة، والمحامين، وأساتذة القانون، وغيرهم من المختصين في المجال القانوني، وهو موقف خاطئ لا مبرر له، إذ إن القانون يخاطب الجميع، فيجب أن يكون معلوما من الكافة لأنه ينظم علاقة الشخص بالمجتمع، بما يفترض سهولة فهمه من الجميع حتى يتحقق له النفاذ لأنه لا جدوى من قانون لا نفاذ له.

لذلك كان تجنب التعقيد في صياغة النصوص التشريعية من المسائل الجوهرية التي يجب بذل كل الحرص على تحقيقها، ولئن تعلق الأمر بمسائل فنية تقتضي الدقة في استعمال المصطلحات الخاصة بها فإن ذلك لا يكون حائلا دون تبسيط المفاهيم بالقدر الذي يجعلها في متناول المتلقي⁽²⁾.

يميل صائغ اللغة القانونية إلى تحقيق أهداف رئيسية، منها الدقة والوضوح، والإحاطة بكل جوانب المعنى. كثيرا ما يحدث خلط أو لبس في اللغة المستخدمة في حياتنا اليومية، ويضطر المتحدث إلى أن يوضح ما قاله من قبل بصيغة أخرى أكثر وضوحا، وكثيرا ما تنقل وسائل الإعلام تصريحات تجد لها عدة تفسيرات مختلفة لما تضمنته، ويضطر المتحدث إلى

(1) د. زهير اسكندر، صياغة النص التشريعي، الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل وحقوق الإنسان، الجمهورية التونسية، بدون سنة، ص 01.

(2) المرجع نفسه، ص 02.

إعادة صياغة ما قاله بشكل يفصح بوضوح عن قصده. ولكن ماذا يحدث إذا صيغت قاعدة قانونية بطريقة غامضة، تقبل تفسيرات مختلفة؟⁽¹⁾

إن المؤكد حدوثه هو أن كل طرف تعنيه هذه القاعدة القانونية سيفسرها وفقا لمصلحته، ومن ثم يحاول الصائغ القانوني قدر استطاعته أن يتوخى الدقة فيما يكتب، ولكي يكون دقيقا فإن عليه أن يستخدم لغة واضحة لا غموض فيها.

وتتسم اللغة القانونية بأنها لغة مباشرة، بمعنى أن كل كلمة فيها لها مدلول مقصود لذاته، بل إن كل موضع تأخذه العبارة القانونية يتم اختياره عن عمد لدواعي الدقة والوضوح، حتى ولو كان ذلك يؤثر على سلامة الأسلوب وبلاغته، ومن ثم فإنه يقال بحق إن اللغة القانونية لا تصح لاستخدامها في التخاطب، وربما لهذا السبب تخلو اللغة القانونية من المحسنات البديعية، والأساليب البلاغية (مثل الاستعارة، والتشبيه، والكناية...)، حيث إن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضا إلى المعنى قد يكون مطلوباً في اللغة الأدبية، لكنه من المحرمات في اللغة القانونية⁽²⁾.

إن اللسانيات تعرف الصعوبات التي تواجه التواصل بين الأشخاص، بحيث لا يمكن الجزم بأن يمكن التواصل مع أي كان، ومعرفة كل شيء من طرف أي شخص، وأن العقل البشري وأشكال المعرفة أصبح شموليا وعالميا، حيث كل شخص قادر على فهم كل شيء، وأن أي شخص يستطيع أن يفهم أي شخص آخر. إنما الحقيقة أن هناك تواسلا لغويا بين الأشخاص، ويتسم بالرداءة والنسبية حسب الزمان والمكان، متغير حسب المستوى الثقافي، وحسب الأشياء المعنية⁽³⁾.

الوضوح بصفة عامة يعرف بأنه كل ما هو سهل الفهم، مكتسب بسهولة، بحيث يعتبر واضحا النص الذي يمنح لمفسره وكذلك خصمه الحل الدقيق والمحدد في حالة واقعية ملموسة.

(1) د. محمد محمود صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، دار الكتب القانونية، مصر، 2002، ص 26.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

(3) philippe malaurie, Op-cit, p 133.



لجلاء ووضوح القواعد القانونية وجهان: الصورة اللغوية لهذا المبدأ (المقروئية) تنبثق من شعار لا يعذر أحد بجهل القانون، بينما الصورة القانونية له (قابلية التطبيق) تندرج تحت طابع الواقعية، المنبثقة خاصة من مبدأ الأمن القانوني.

(01) المقروئية:

يعتبر النص المقروء نصا سهلا الفهم والاكتساب إذا تم توظيف مصطلح المقروئية فيه، بالرجوع إلى عبارات بسيطة وسهلة يتسنى لكل مواطن من خلالها استيعابه، إذ نسمعه يصب في معنى عقلانيته وذكائه. إن الالتزام بالمقروئية الذي تتضمنه النصوص القانونية حصل على تقاليد جد عريقة وقديمة، إذ لا بد أن تكون القوانين مفهومة من طرف الجميع، كما ينص عليها في القانون المدني الفرنسي⁽¹⁾.

(02) قابلية التطبيق:

يعتبر النص القانوني واضحا وجليا بمعنى ثان للمبدأ، لما يكون قابلا للتطبيق بسهولة بالنسبة للقاضي الملزم بفض النزاع المعروض عليه بواسطته. إن النص الأكثر دقة وتحديدا، تطبيقه على أي حالة يكون على الأرجح أكثر تأكيدا، وتوقعا لإيجاد الحل الأمثل لها. إن هذا الالتزام بالدقة والتحديد يجد له مبررا بمبدأ الأمن القانوني، ومبدأ الفصل بين السلطات، بتقييد هامش عمل القاضي. في حالات متعددة النص القليل الوضوح وناقص الجلاء تعترضه صعوبة في قابلية تطبيقه، أي ضبابي (flou)، وشامل (vaste)، وغير دقيق (imprecis)⁽²⁾.

- الدراسة المسبقة للتشريعات وتقييم أثرها:

من أجل تحرير نص واضح وسهل الفهم ومكتسب لا بد أن نبذل جهدا للاستعلام قدر الإمكان حول المخاطبين بهذا النص، مما يساعد على وضع نصوص نافعة ومفيدة وضرورية. كلما تعرفت على احتياجات زبائنك وحددتها، كلما تمكنت من التواصل معهم بفعالية.

(1) Le code civil de 1804: « écrits dans une langue simple, précise, ponctués avec soin, divisés en alinéas courts et peu nombreux, ses articles sont faciles à lire et à comprendre, même pour les personnes non versées dans la science du Droit. Clarté, précision, concision, mesure, ce sont les qualités qui le distinguent, et en font un modèle qui n'a jamais été surpassé. (...) Malheureusement ces belles qualités de notre code sont entrain de disparaître, et cela par la faute du Législateur moderne ». Capitain Henri, « Comment en fait les lois aujourd'hui », Revue politique et parlementaire, 1917, vol ; 91, P 305.

(2) « un texte est claire lorsque son sens ne réclame aucun autre texte pour être admis par n'importe quel lecteur comme applicable au cas concret ». Moor Pierre, Pour une théorie micro politique du droit, paris, puf, 2005, p 170.

حتى نتأكد من أن نكون جد مفهومين، لا بد أن نتعامل بتفكير الأشخاص المخاطبين ونحافظ عليه، وقبل صياغة النص لا بد:

- من الإحاطة بالمعلومات التي ترغب في تمريرها ونقلها.
 - تحديد من هم المخاطبون بالنص، وما هي احتياجاتهم؟
 - اختيار الكيفية المثلى لتمرير المعلومات ونقلها⁽¹⁾.
- إن تقييم أثر التشريعات يعتبر أداة لضمان اختيار أكثر الخيارات التشريعية كفاءة وفعالية، إذ إنه يقيس ويفحص الفوائد المرتقبة والتكاليف والآثار المتوقعة للتشريعات الجديدة أو المعدلة، كما أنه أداة تشريعية مفيدة تدعم صانعي القرار ببيانات واقعية مهمة تساعدهم على العمل في إطار شامل يمكن من خلاله تقييم خياراتهم وعواقب قراراتهم⁽²⁾.
- إن دراسة أثر التشريع تعرض كإجابة عن التساؤلات التالية:
- ما هو المشكل المراد إيجاد حل له؟ بحيث يقتضي عرض الحالة وتوفير المعلومات الدقيقة حولها.

- ما هو الهدف المرجو تحقيقه؟ وما هي الوسيلة أو المطية لتحقيقه؟
- هل التشريع هو الوسيلة المثلى لبلوغ هذا الهدف؟ وهل تستدعي الحالة سن قاعدة قانونية جديدة، أم يكفي فقط تعديل ما هو موجود⁽³⁾؟
- يوفر نظام تقييم أثر التشريعات لصانعي القرار ما يلي:
- التقييم الكامل لأثر التشريع على القضايا المحورية.
- تحديد بدائل لتحقيق الهدف المرجو من تغير السياسة.

(1) Sonya Trudeau, Les recommandations liées à la rédaction en langue claire et simple: Entre Lisibilité et Intelligibilité, Mémoire(M.A), Faculté des lettres, Université de Laval, Québec, 2003, p 63.

(2) دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في البيئة التشريعية للأعمال، التقرير النهائي، مقدم من شركة ميكاكم، مركز دراسات التنمية الدولية، مصر، 2008، ص 09.

(3) Lasserre Bruno, Pour une meilleure qualité de la réglementation, Bibliothèque des Rapports publics, La Documentation Française, Paris, 2004, p 13.



- تقييم الخيارات المختلفة (التشريعية وغير التشريعية)، والتعرف عليها وانتقاء المناسب منها للتعامل مع المشكل المطروح.

- التأكد من الوصول إلى أكبر عدد من المعنيين وضمان إيجابية مشاركتهم بالرأي.

- التأكد من توازن الفوائد مع التكاليف.

- تحديد أهم القطاعات المتأثرة بالتغيير⁽¹⁾.

يجب أن يساعد تقييم أثر التشريعات على تشكيل السياسات بطرق تقلل من الآثار والأعباء غير المرغوب فيها، وتُعظم من الآثار الإيجابية، وتدعم تحقيق أهداف السياسة بشكل فعال.

ثانيا: تقنين القواعد القانونية وإتاحتها وإمكانية بلوغها:

- عملية التقنين:

تعتبر هذه العملية حاجزا للتضخم التشريعي، ووسيلة لتحقيق الأمن القانوني والحد من طغيان القواعد القانونية، ففي فرنسا مثلا، تجميع القواعد القانونية في نصوص متناسقة ومتراصة لم يتم هجرها منذ 1948 إلى غاية 1989⁽²⁾، أين عرفت عملية التقنين تطورا ملحوظا مع تأسيس اللجنة العليا للتقنين التي ترأسها الوزير الأول⁽³⁾، حيث أصبحت منذ إنشائها محورا مهما لإصلاح الدولة.

تم إصدار منشور⁽⁴⁾ متعلق بعملية التقنين في فرنسا، يحدد كفاية له بلوغ تقنين مجموع القوانين والتنظيمات خلال 05 سنوات، والهدف المقصود من وراء ذلك هو الطموح إلى تسهيل الأخذ بمبدأ "لا يعذر أحد بجهل القانون"، بحيث يسمح للمواطنين، والمؤسسات بمعرفة حقوقهم وواجباتهم بشكل أمثل.

التقنين: إعطاء شكل متناسق ومنظم لمجموعة قواعد قانونية، أعراف، اجتهادات قضائية، تعنى بفرع من القانون في مادة محددة، أو في مجموعة من المواد، قالب القواعد القانونية، وتجميعها، وهو بصفة عامة يتضمن مزايا عديدة، ومن أهمها هو الوضوح الذي يجنبنا عناء البحث

(1) دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في البيئة التشريعية للأعمال، المرجع السابق، ص 10.

(2) Catherine Bergeal, Savoir rédiger un texte normatif, loi, décret, 2^{ème} édition, Berger-Levrault, 1997, p 24.

(3) Décret N° 89/647 du 12 Septembre 1989, Relatif à la composition et au fonctionnement de la Commission supérieure de codification en France.

(4) Circulaire du 30 Mai 1996, JORF du 05 Juin 1996.

في مراجع مختلفة ومتعددة، بحيث يضع بين أيدينا قواعد قانونية مجموعة ومتجمعة في تقنين موحد بشكل متناسق ومتربط. وبهذا الشكل يتميز القانون بمقروئية أكبر، وكذلك يتميز بسلاسة ووضوح، لأن النصوص القانونية من خلاله مترابطة وفق خطة منطقية مدروسة. فعملية التقنين أصبحت تسمح بالتشخيص والتحري السريع للتناقضات والصعوبات التي تطرحها القواعد القانونية عند مقاربتها وربطها ببعضها في تقنين موحد بعدما كانت متفرقة.

عملية التقنين هي كذلك وسيلة لتحقيق الأمن القانوني لأنها تجنبنا التخوف من نسيان قاعدة قانونية سارية المفعول، إذ من المفترض أن القواعد القانونية السارية المفعول هي المنصوص عليها في التقنينات لا غير، فإذا أن تكون سارية المفعول إذا احتواها التقنين، وإما فلا وجود لها إذا لم تكن ضمن نصوصه⁽¹⁾.

يتوجب على من يبتغي تبسيط القواعد القانونية تجميعها وتقنينها أولاً، إذ إن التقنين يأتي في المقام الأول، ثم يليه التبسيط والتسهيل⁽²⁾. فالتقنين هو عمل تقني وقانوني أما التبسيط فهو عمل سياسي نابع من الإرادة السياسية للسلطات العليا في الدولة بقصد القانون وإتاحة قواعده للجميع وتمكين المخاطبين به من بلوغه.

- بلوغ القوانين وإتاحتها وإمكانية الولوج إليها :

ويعني ذلك بلوغ القاعدة القانونية وإتاحتها ذهنياً (l'accès intellectuel)، أي تواصل معرفي، ذهني عقلاني مع مفهوم النص الذي يعبر عن فحوى القاعدة القانونية.

لما كان في القانون الروماني بلوغ القانون يعني بلوغ العدالة، يتفرع من مبدأ الأمن القانوني الذي ظهر إلى الوجود في ألمانيا⁽³⁾ وتلقى فيها أهم تطوراته القضائية. إذ حسب محكمة (Karlsruhe) فإن الأمن القانوني مبدأ ذو قيمة دستورية، وشرط لتفعيل القانون، وسابقة ضرورية لممارسة الحرية، وأساس دولة القانون، وأنه يعني حماية الثقة الشرعية للمواطن المخاطب بقواعد القانون في الضمير السياسي القانوني الألماني⁽⁴⁾.

(1) Guy Braibant, Utilité et difficultés de la Codification, Droit N° 24, Presse Universitaires de France, 1996, P 65.

(2) Codifier d'abord et simplifier ensuite, ibid, p 72.

(3) Xavier Souvignet, L'accès au Droit, Principe du Droit, Principe de Droit, Jurisdoctoria, N° 01, Panthéon, Paris, 2008, P 41.

(4) Selon Th. Weitenberger, in Xavier Souvignet, ibid, p 41.



إن إتاحة القاعدة القانونية وإمكانية بلوغها تقتضي التلقي الموضوعي لفحواها الملزم من طرف المخاطب بها. يتعلق الأمر إذن بمسألة الفعالية التي ينتجها بلوغ القاعدة القانونية ذهنياً وعقلانياً، أي قرينة معرفة القانون وعلم المخاطبين به لقواعده، هذه القرينة التي تركز على مبدأ لا يعذر أحد بجهل القانون، الذي أخذت به أغلب الأنظمة القانونية في العالم، والذي يترجم بمدى مقروئية، وعقلانية، ووضوح القاعدة القانونية بالنسبة لقارئها المخاطب بها، ومدى بلوغه لها بسهولة.

في الأخير لا يسعني إلا التساؤل حول من هو المكلف بضمان أن القوانين واضحة وذكية، وعقلانية، ومتاحة؟ أول من يتبادر إلى الأذهان هو المشرع، فهو ملزم بالسهر على مفهومية المخاطبين للقواعد القانونية التي يصدرها، حيث تلقى المسؤولية على عاتق البرلمان فيما يتعلق بجودة القواعد القانونية، إذ لا بد من تحسين اطلاع البرلمان على القوانين، وتفعيل اقتراح القوانين، والحد من مشاريع القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية.

لا بد من إشراك المخاطب بقواعد القانون في صنع هذه الأخيرة إذا أردنا تحقيق التطور والرقى والاستقرار. إنه لمن الضروري الاستماع إلى الأشخاص المعنيين بالقواعد القانونية.

إن إحدى المهام الأولية هي محاربة التزايد الكمي في عدد القواعد القانونية، وتسارع وتيرة وريتم إنتاجها، مما يجعل منها غامضة، غير مستقرة، وفي الأخير غير عادلة وتهدد أمن المواطنين القانوني. الحد من المخزون القانوني الذي يجعل من المواطن لا يحترمه لأنه لا يستطيع متابعة تنوعاته المتعددة، وهو ما يقوده إلى التهرب منه.

المبدأ القائل بـ"لا يعذر أحد بجهل القانون" يتحقق ويكتسب قبولاً أكثر لما يكون مجموع القواعد القانونية محدداً وجيداً، فالقواعد القانونية الممتازة الجودة هي الوحيدة التي تعنى بالاحترام، وتتميز بالفعالية، وتبلور المغزى من وراء القانون: العدالة والنظام، الأمن والاستقرار، ضمان الحقوق والحريات العامة، الرفاهية والتطور... الخ.